

# انتخابات المجلس الأعلى للسلطة القضائية



إن المتتبع للشأن القضائي المغربي سيرى لا محالة أن المغرب يعرف قفزة نوعية فريدة في تاريخ القضاء المغربي ، فالأمر يتعلق بانتخابات المجلس الأعلى للسلطة القضائية كأول انتخابات تأتي بعد دستور 2011 هذا الأخير الذي شكل منعطفًا حاسمًا في تاريخ البلاد حيث جعل من القضاء سلطة حقيقة مستقلة شأنها في ذلك شأن باقي السلطات وعمل على إرساء آليات ممارسة هذه السلطة من خلال القانونيين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون الأساسي للقضاة ، وعليه فيجب أن نحرص كل الحرص على جعل هذه الانتخابات في مستوى الحدث من خلال التصويت بأمانة وإخلاص على من يستحق ذلك وعلى من تتوفر فيه الشروط التي نتفق عليها جميعًا وأولها التواصل الدائم مع القضاة وثانيها الاقناع ثم النزاهة والكفاءة والأخلاق العالية والجرأة بأدب حتى يستطيع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ، فليس بالأمر اليسير أن يقتنع القاضي بشخص وأن يضع ثقته فيه ، فاعلم أيها العضو المنتخب أن مسؤوليتك الأولى هي الدفاع عن مصالح القضاة والسهر على تنزيل الضمانات الأساسية للقضاة من خلال على مستوى الترقيات والانتقالات والتأديبات وغيرها والكل وفق معايير مضبوطة لا تشوبها شائبة ، فمسؤوليتك تكليف وليس تشريف كما يعتقد البعض ، فالعضو المنتخب يجب أن تكون حلقة تواصل دائم معهم من خلال القيام بزيارات ميدانية إلى مقر عملهم والوقوف على ظروف اشتغالهم ومعاناتهم وإيجاد الحلول المناسبة لهم كما يتعين كذلك معهم من خلال المذكرات التي يتعين إرسالها إلى السادة القضاة بالمحاكم لإبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم حول سير أعمال المجلس وأن يكون هذا العضو المنتخب بمثابة لسان القاضي في التعبير عن معاناته

والتذكير بحقوقه لا أن يظل العضو متواريا عن الأنظار حتى نهاية ولايته.

وتجدر الإشارة الى ان الاعضاء المنتخبين يجب ان يدافعوا بكل الدفاع على وضع نظام داخلي للمجلس قوي ومنسجم وحريص على تنزيل أدق الامور في كيفية اشتغال المجلس والكل وفق المصلحى الفضلى للقاضي كما يتعين على العضو المنتخب أن يتجرد من اي انتماء جمعي من شأنه ان يضر بمصالح القضاة لانه يمثل القضاة جميعا لا فرق بين فلان او علان ، ناهيك عن تفعيل دور كتابة المجلس من خلال نشر كل ما يتعلق بأعمال المجلس من بلاغات و جداول الاعمال وغيرها تطبيقا لقواعد الحق في المعلومة وحتى يبقى القاضي عالما بكل اعمال المجلس لا أن ينتظر من وجود عليه بالمعلومة .

ولا شك ان القضاة جميعا واعون تمام الوعي ان المجلس يجب ان يلعب دوره الحقيقي من خلال القيام بالصلاحيات جلها التي انيطت به وليس الحفاظ على شكله التقليدي الروتيني فهو مؤسسة دستورية حقيقية اي بمعنى يجب عليه في جميع اشغاله استحضار الضمانات الممنوحة للسلطة القضائية .

وفي الاخير نتمنى من العضو المنتخب أن. يستحضر ثقة زملائه فيه وان يكون عند حسن ظن جميع القضاة